

الخيار الديمقراطي العربي والقضية الفلسطينية

(*) أسعد غانم

أستاذ في جامعة حيفا.

«الشعب يريد إنهاء حالة اللجوء... الشعب يريد العودة»

(بيان للعودة - تحالف حق العودة إلى فلسطين، ١٦ أيار/مايو ٢٠١١).

مقدمة

أتى ربيع الشعوب العربية ليحرّك مياهاً راكدة في الوضع العربي الداخلي، ومحيطه المجاور في تركيا وإيران وأوروبا، حتّى أدى إلى تحرّكات دولية واسعة النطاق لها علاقة بدول معيّنة وبمنظمات دولية، رسمية، مثل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمحكمة الدولية، أو من قبل جهات غير رسمية، مثل منظمات حقوق الإنسان. ومما لا شك فيه أن ما حدث ويحدث في الوطن العربي - بداية في تونس، ومروراً بمصر وباقي أجزاء الوطن العربي - هي أحداث تاريخية غير مسبقة في تاريخ المنطقة العربية، وسوف تكون لها تداعيات مستقبلية بعيدة الأثر في كلّ مستويات العمل الإنساني: السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، وغيرها.

بالنسبة إلى فلسطين وللفلسطينيين، يبدو أن أجواء تفاؤلية تطفو على ساحة تحليل تداعيات ربيع الشعوب العربية على وضع القضية الفلسطينية والصراع الدائر بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهو يتعرّض لانتكاسة ولموقف صعب ناتج من التشدد الإسرائيلي. يدلّل الكثيرون على موقفهم هذا من خلال الإشارة إلى المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، والتوقيع على اتفاق القاهرة بعد أربع سنوات من القطيعة - وحتّى العداء بين الحركتين - وبعد سنتين ونيف من صياغة الاتفاق برعاية النظام المصري السابق. كما أنّ

المواجهات التي حصلت كجزء من نشاطات ذكرى النكبة الـ ٦٣، بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي على حدود لبنان وسورية، وفي قلنديا بين القدس ورام الله، وفي أماكن أخرى اعتبرت من تداعيات ربيع الشعوب العربية، وشكل من أشكال تفاعل الفلسطينيين مع الثورات العربية، وهي تبشّر بخير كبير لفلسطين وللفلسطينيين. قد تكون هذه التحليلات صحيحة، ولو جزئياً، وقد تكون سابقة لأوانها، ومبالغة في رؤية كلّ تحول في الوطن العربي ومحيطه القريب، مثل التطورات في إيران وتركيا، نحو أكثر ديمقراطية، مفيداً للمستقبل الفلسطيني من غير أي دليل كاف أو برهان دامغ يتعدّى أمانى الفريق بقشة النجاة.

في هذا المقال، سوف أحاول قراءة ما يجري من تحولات في الوطن العربي وتأثيرها في أوضاع الفلسطينيين وقضيتهم. وبالطبع، تحمل هذه المحاولة قراءة لما جرى ويجري من تداعيات على القضية الفلسطينية، ومن خلال قراءة موضوعية للتداعيات الإيجابية والسلبية الممكنة، والأحداث التي قد لا تتأثر فلسطينياً بما يجري، بل الإقرار أولاً، وقبل كل شيء، بأن الكثير مما يجري عربياً له علاقة هامشية بفلسطين وبالفلسطينيين وقضيتهم. يجب شرح هذه الفكرة، لأننا دأبنا على الادعاء بأن فلسطين هي قضية العرب الأولى، والاحتلال سبب تردّي العرب وعدم نهضتهم.

سوف أقدم في ما يلي قراءة لستة مفاصل في علاقة بين ما يحدث عربياً والقضية الفلسطينية:

أولاً: القضية الفلسطينية في الثورات

كيف تمّ التعامل أو تناول القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل خلال الثورات؟ وما هي أشكال تناول القضية الفلسطينية في البعدين: الرسمي والشعبي، خلال الثورات وبعدها. هذه المسألة مهمة، لكن فلسطين والصراع مع إسرائيل هما قضية العرب الأولى منذ نشوء الدول العربية الحديثة بعد مرحلة الاستعمار. وقد تجلّت هذه العلاقة في مساهمات وتضحيات وحروب وتضامن رسمي وشعبي، واحتضان للفلسطينيين وفصائلهم وقياداتهم، ومساندة دائمة في أطر منطوقية ودولية، وجوانب أخرى لا يتسع المقال الحالي لسردها، لكنّها بالتأكيد كانت محوراً لدراسات ونقاشات وأبحاث وكتب كثيرة جداً. هنا سوف أحاول تلخيص مكانة القضية الفلسطينية في خضمّ الثورات العربية، التي تجلّت في ثلاثة مسارات أو أوجه.

١ - القضية الفلسطينية كمسألة هامشية

الثورات العربية هي في الأساس مشاريع احتجاج على ممارسات السلطات في البلدان العربية المختلفة، وبشكل منفصل، أي أنّه بالرغم من تزامن حالات الاحتجاج الشعبي في بلدان عدة، إلا أنّها جميعاً كانت محصورة قبل كل شيء آخر في مطالب عينية من الأنظمة الحاكمة في البلدان التي جرت فيها الاحتجاجات، والخلفية العامة لعمليات الاحتجاج هي خاصة بكلّ بلد بشكل منفرد، بالرغم من تزامن حالات متشابهة من الفساد، وسوء الإدارة، وهدر المال العام، والقمع السياسي، وتوريث الحكم والدولة التسلطية (النقيب، ١٩٩٦)،

وغيرها من الظواهر التي خلقت مزاجاً عربياً مشتركاً – تمّ دعمه من خلال وسائل الإعلام والاتصال الإلكتروني – ووفرت مرجعية لفهم خاطئ عند البعض، وكأن العوامل هي قومية عامة أو تخصّ قضايا عربية جمعية. وهذا غير صحيح بتاتا، لأنّها كانت، وما زالت، قضايا قطرية وحيثيات محلية لكلّ بلد عربي، ولربما كانت مشتركة من حيث وجود الظواهر نفسها في عدة بلدان عربية.

والأمر صحيح بالنسبة إلى القضية الفلسطينية التي كانت، وما زالت، ثانوية جداً في أجندة الثوار والثورات وعمليات الاحتجاج، رغم أنّها بالتأكيد كانت تاريخياً من العوامل التي زادت من حدّة الغليان وعدم الرضا الشعبي من الأنظمة، وخصوصاً في مصر. لم ترفع المظاهرات وعمليات الاحتجاج – رغم أهمية القضية الفلسطينية في الوعي العربي عموماً – شعارات التحرير، ولا الغضب على إسرائيل وسياساتها إلا قليلاً، وفي حالات نادرة. وقد تنبّهت وسائل الإعلام إلى ذلك، وتناولت هذا الاستثناء للقضية الفلسطينية بشكل خاص. وبذلك من الممكن الاستنتاج عموماً بأن القضية الفلسطينية كانت على هامش الثورات، ولم تكن قضية مركزية على أجنداتها.

٢ - القضية الفلسطينية تكسب اهتماماً بعد نجاح الثورات

يعتقد بعض المراقبين أن حالة ديمقراطية ناشئة في أية دولة عربية سوف تؤدي إلى تضامن أكبر من الماضي مع القضية الفلسطينية، وأن أوضاع ديمقراطية عربية سوف تمكّن الفلسطينيين من التحرك بحرية في الوطن العربي، ومن تجنيد قدرات عربية مغيّبة حالياً إلى جانبهم، وحتى إنّ أي انتخابات ديمقراطية سوف تفرز قيادات ورأي عام عربياً مسانداً أكثر من ذي قبل للفلسطينيين. وفي رأيي هذا التحليل صحيح، إذ قد تلجأ القيادات الجديدة في الوطن العربي إلى أعمال إيجابية تجاه الفلسطينيين وقضيتهم، وبشكل سريع، لكي تبعث برسالة إلى رأيها العام المحلي، ولكي تبرز اختلافاتها مع النظام القديم في قضية مركزية للعرب، وهي القضية التي تحصل على وجود إعلامي لافت، تقريباً، في كلّ جانب.

تجلّى هذا الموقف سريعاً في مصر التي خصّصت بها جمعة المظاهرات يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، للتضامن مع القضية الفلسطينية في ذكرى النكبة الـ ٦٣. وكان وزير خارجية مصر الجديد نبيل العربي قد حدّر إسرائيل في أحد أوّل تصريحاته بعد تعيينه من الاعتداء العسكري على غزة، كما حدّدت قيادة الدولة ضرورة مراجعة اتفاق بيع الغاز إلى إسرائيل كأحدى أولوياتها، وأعلنت القيادة العسكرية عن ترتيبات لفتح معبر رفح نهائياً، بشكل دائم أمام الفلسطينيين (وفتح فعلاً وسط امتعاض إسرائيلي يوم السبت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١)، وتوجت كلّ ذلك برعاية التوقيع على اتفاق القاهرة بين حماس وفتح.

٣ - استحضار القضية الفلسطينية من أجل قمع الثورات

هذا الأمر برز في سورية أكثر من أية ثورة عربية أخرى، فالنظام ووسائل إعلامه، والمتقفون المؤيدون له، استعملوا مسألة «الممانعة» لأجل تبرير الموقف المتشدّد من المتظاهرين ومطالبتهم بالحرية، والتذكير بدور النظام القومي المؤيد للمقاومة اللبنانية والفلسطينية،

وما إلى آخره، من أجل تبرير خطواته ضد الاحتجاج السلمي والمطالبة بتغيير النظام.

ثانياً: إسرائيل وحل الصراع: لا تغيير في ظلّ أوضاع استراتيجية أكثر تعقيداً

لا شكّ في أن مكانة إسرائيل الاستراتيجية سوف تتأثر كثيراً على خلفية التغييرات الهائلة التي جرت وتجري في الوطن العربي، خصوصاً إذا ثبتت التغييرات نفسها، وأنتجت أنظمة ديمقراطية. لقد استفادت إسرائيل كثيراً من الأنظمة العربية الدكتاتورية، وخصوصاً من العلاقة الاستراتيجية مع النظام المصري السابق، وكذلك من النظام الأردني، إذ ضمنَ هذان النظامان لإسرائيل التهدة والتعاون إلى أقصى الحدود، حتى إنّهما أصبحا مركّبين جدّاً في عقيدتها الاستراتيجية وممارساتها ضدّ الشعب الفلسطيني، ولذلك فإن أي تغيير نحو الانفتاح أو الديمقراطية – بما في ذلك التغيير في السياسات تجاه إسرائيل بما يعبر عن الرغبات الشعبية – سوف يؤدي، في ظلّ السياسات الإسرائيلية الحالية، إلى انسحاب تدريجي للبلدين من التفاهات مع إسرائيل والمساهمات الكبيرة في الحفاظ على أمنها، أو على الأقل سوف يجعل موقف هذين البلدين أكثر اتزاناً ودعمًا للشعب الفلسطيني. والمهم في هذا السياق أن إسرائيل، منذ كامب ديفيد وحتى الآن، فقدت الحلقات المهمة في استراتيجيتها في المنطقة، وهي: إيران مع الثورة الإسلامية، وتركيا مع صعود حزب العدالة والتنمية، ومصر مع الثورة.

إذا أضفنا إلى التغييرات في مصر والأردن تغييرات ممكنة في سورية – وأي نظام ديمقراطي سوري سوف يعمّق الممانعة تجاه إسرائيل، ويعبر عن موقف شعبي صلب في التعامل مع إسرائيل بسبب القضية الفلسطينية، وبسبب الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري – وإلى التغييرات الحاصلة في الموقف التركي تجاه إسرائيل، وقوة حزب الله في لبنان، وموقف إيران في هذا المضمار، فإن الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي على مستوى المنطقة سوف يتفاقم، وخصوصاً أن إسرائيل الرسمية والشعبية لا تبدي أية نية في قبول المبادرة العربية للسلام أو التعامل الإيجابي الجدّي مع القرارات الدولية بخصوص الصراع، بل إن موقفها الحالي، أو موقف حكومتها الحالية، يعبر عن موقف رافض لأيّة تسوية من الممكن أن تكون مقبولة دولياً، ومن الشعب الفلسطيني بالطبع (ليبى، ٢٠١٠، وميخائيل، ٢٠٠٧).

في خضمّ الصراع الدموي بين الأنظمة في كلّ من اليمن وليبيا وسورية من جهة، وشعوب البلدان الثلاثة من الجهة الأخرى، وبعد إجهاض الثورة في البحرين، والنجاح الأولي للثورتين في تونس ومصر، وعلى خلفية توقيع المصالحة بين حماس وفتح في القاهرة، وقبل زيارته إلى واشنطن، قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، رؤيته – القديمة مع بعض الجمل الإنشائية الجديدة – بالنسبة إلى التسوية مع الفلسطينيين، وكأن الثورات العربية والتغييرات الحاصلة، أو تلك التي من الممكن أن تحصل على خلفية الثورات، لم تحدث أبداً بالنسبة إلى نتياهو.

عشية انطلاق المفاوضات في واشنطن الذي تزامن مع رأس السنة اليهودية، بارك

نتنياهوو الشعب اليهودي، وتطرق إلى المفاوضات وقال: «إننا نصرّ على أنَّ التسوية بيننا وبين الفلسطينيين يجب أن تستند إلى مبدأين: الأمن والاعتراف... الأمن، لأن أيّ سلام لن يصمد من دون ترتيبات أمنية حقيقية على الأرض، والأمر الثاني هو طبعاً الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. يطلبون منا الاعتراف بدولة فلسطينية، ومن الطبيعي أن نطلب من الطرف الثاني أن يعترف بالدولة اليهودية، دولة شعب إسرائيل»^(١).

وقد حدّد نتنياهو موقفه من خلال سبع نقاط محدّدة، عرضها في مناسبات عديدة (طال - لاندمان، ٢٠١٠ أ)^(٢)، كان آخرها في خطابه أمام الكنيست يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، كما يلي:

«إن المواطنين الإسرائيليين يجتمعون على مواقف بشكل يزيد كثيراً عما يعتقد به الكثيرون، وعما تقوله الأحزاب المفروضة أن تمثلهم هنا في هذا المقرّ [الكنيست]، إذ ثمة إجماع واسع على المواقف الأساسية، وهي كالتالي:

(١) ما يتعلق بمطالبتي الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي.

(٢) ما يتعلق بموقفي الذي يوافق موقف الكثيرين ممّن يحضر هنا القاضي بضرورة أن يضع الاتفاق بيننا حداً للنزاع وللمطالب الموجهة إلى إسرائيل.

(٣) حول ضرورة أن يتم حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل، وليس داخلها.

(٤) أن لا تنشأ دولة فلسطينية إلا ضمن تسوية سلمية لا تمسّ بأمن إسرائيل. كما أعتقد بأنه يوجد إجماع واسع جداً على الموقف الذي أتشبهت به، بمعنى ضرورة أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح مع تطبيق إجراءات أمنية حقيقية على الأرض، بما في ذلك حضور عسكري طويل الأمد لإسرائيل على امتداد نهر الأردن.

(٥) إننا نتوافق إلى حدّ كبير حول وجوب الحفاظ على الكتل الاستيطانية وإبقائها داخل دولة إسرائيل.

(٦) إنني حريص مثل العديد منكم على الموقف القاضي بضرورة بقاء أورشليم القدس العاصمة السيادية والموحدة لدولة إسرائيل».

يعتمد الموقف الإسرائيلي الحالي من مستقبل الصراع مع الفلسطينيين على الركائز التي وضعها رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أريئيل شارون، فالسلام الإسرائيلي، بحسب إسرائيل، هو الاتفاق الذي ينطلق من مصالح إسرائيلية فقط، ويبنى على أساس تحطيم الشعب الفلسطيني نهائياً، والحصول (باعتراف فلسطيني) على سلام يضمن لإسرائيل كل مطالبها

(١) موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، <http://www.pm.gov.il/PMO/Communication/Spokesman/>، < 2010/09 >.

(٢) وحول تطوّر موضوع الاعتراف في الأجندات الإسرائيلية، انظر: (طال - لاندمان، ٢٠١٠ ب: ١٢١-١٢٥).

كاملة: أكبر مساحة من الأرض يسكن عليها كل اليهود في فلسطين التاريخية، واعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، ودولة «الشعب اليهودي»، والتفوق الإثني مقابل دونية الفلسطينيين في وطنهم، مع إبقاء نصفهم ولأبد خارج هذا الوطن، كما يضمن إنهاء المطالب الفلسطينية من إسرائيل، وخصوصاً في ما يتعلق بقضية اللاجئين (بروم، ٢٠٠٩: ٣٨).

رغم أن هنالك الكثير من المحللين الذين ما زالوا يتطرقون إلى اتفاقيات أوسلو وما تبعها من تفاهمات، باعتبارها الركن الأساس في أية عملية سلام، أو اتفاق تاريخي بين الطرفين، لكن من الواضح أن الحالة السياسية الإسرائيلية التي رافقت المعاهدات والاتفاقيات قد تغيرت جذرياً خلال العقد الأخير. لقد طوى الإسرائيليون منذ مدة طويلة حقبة أوسلو، وأعلنوا جهاراً بداية مرحلة جديدة، وذلك بدأ تحديداً مع اعتلاء نتنياهو سدة الحكم في المرة الأولى عام ١٩٩٦، وتلاه إفشال خليفته، إيهود باراك، متعمداً، اتفاقاً مرحلياً مع الرئيس الفلسطيني في قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وانتخاب إسرائيليين لشارون عام ٢٠٠١ الذي تباهى بماضيه الدموي ضد الفلسطينيين، وبكونه لم يقدم على «مصافحة عرفات»، رغم أنه كان من أقطاب حكومة نتياهو، ومن طاقم المفاوضات الإسرائيلي خلال الأعوام (١٩٩٦ – ١٩٩٩) (سعيد، ٢٠٠٢، وبار سيمان طوف، ٢٠١٠). ومنذ توليه للحكم، اتخذ شارون مسارين أظن أنه نجح في تحقيقهما: الأول العمل بضراوة ومثابرة على قمع الانتفاضة، والثاني بداية رسم معالم لاستراتيجية سياسية في التعامل مع الواقع الجديد، واقع ما بعد أوسلو.

لقد قاد شارون مشروع تحديد ملامح المشروع الجديد لإسرائيل، الذي تمّ تبنيه بفوارق صغيرة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي أقدمت على التصعيد ضدّ الشعب الفلسطيني من خلال عدة خطوات، أهمها الحرب على غزة، وصعود المستوطنين واليمين الفاشي إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٩، وحتى التصعيد الأخير لحكومة نتياهو في ما يخصّ الاستيطان، والمطالبة بقبول الفلسطينيين بيهودية الدولة (مصطفى وأبو سيف، ٢٠١١).

كلّ هذا شكّل انتقالاً إسرائيلياً جذرياً من التفتيش عن حلّ سياسي «قليل الثمن» تحت رابين وبيريس في أوائل تسعينيات القرن المنصرم، وحتى التحول إلى إدارة الصراع بدل حله، وذلك نتيجة لفهم واسع النطاق بأن السقف الأعلى من الاستعداد الإسرائيلي لن يلامس الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية، أو حتى ملامح حلّ الصراع وفق القرارات الدولية ذات الصلة.

ولذلك، إذا كان من غير الممكن الوصول إلى حلّ رخيص نسبياً، فمن الممكن العمل على إدارة الصراع من خلال تفاهمات جزئية ومحدودة مع حكومة فلسطينية، لا تملك أي بديل آخر، سوى الانصياع للإملاءات الإسرائيلية، إن كان بشكل مباشر أو من خلال ضغوط أمريكية – عربية – أوروبية متعاونة مع إسرائيل (إيفين، ٢٠٠٨، وإيلاند، بلوم وعيران، ٢٠٠٩: ٥٧ – ٦٠).

لقد بلور شارون رؤية إسرائيلية للتعامل مع مشكلة الاحتلال ومستقبل القضية الفلسطينية، بحيث تسيطر إسرائيل على ما يسمّى «أرض إسرائيل» من دون حكم مباشر

للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. هذه الرؤية تتلخص في انتقال إسرائيلي من التطلع إلى حل الصراع مع الفلسطينيين، حسبما قدر في اتفاقيات أوسلو، وما تبعها، إلى رؤية جديدة تتبنى منطق إدارة الصراع والتحكّم بمركباته، مع المحافظة على مبدأ «التفوق الديمغرافي» اليهودي في حدود إسرائيل الداخلية، وكذلك مع الحفاظ على التعامل الإيجابي مع المطلب الشعبي الإسرائيلي، القاضي بضرورة سيادة الهدوء مع عدم الاستعداد لدفع الثمن المطلوب لأجل ذلك، بحسب القرارات الدولية. حتّى بات واضحاً أن غالبية الإسرائيليين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية محدودة السيطرة والاستقلال، وبذلك يعتقد غالبيتهم أن هذا الاستعداد كافٍ لجعلهم في «معسكر السلام»، حتّى لو كان استعدادهم بعيداً عن التطلعات الفلسطينية وعمّا يتطلبه تنفيذ القرارات الدولية.

لقد أعطى شارون لهذا التطور معنى سياسياً عينياً من خلال بلورة مشروع الانسحاب الأحادي الجانب من غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة، وهو المشروع المبني على أساس رؤيته القديمة والقائلة بضرورة ضمّ مناطق واسعة من الضفة الغربية على طول الخط الأخضر وغور الأردن، وتركيز السكان الفلسطينيين في جيوب معزولة عن بعضها البعض، أو متصلة بشريط أرضي ضيّق، وكانت غزة هي الجيب الأوّل الذي أقامه. والتغير الأساسي في موقفه لم يتجلّ بالإقرار بوجوب تقسيم أرض إسرائيل، وإنما باستعداده لتسمية الجيوب الفلسطينية باسم «دولة» (ندير، ٢٠٠٦).

وهذا بالضبط ما تطلّع إليه كلّ من أولمرت ونتنياهو بعد تسلمهما للحكم بعد شارون، فكلاهما استمر بالنهج والرؤية نفسيهما، وإن كان من خلال الاستعانة بشريك فلسطيني قلب الطاولة على نتائج الانتخابات الفلسطينية العامة عام ٢٠٠٦، واستقوى بالإسرائيليين لقمع أية محاولات للاحتجاج على ذلك من خلال ملاحقة مشتركة لمن اتهموا بالتعاون مع حكومة غزة حماسية، وأعلن قيام حكومة مدعومة أمريكياً برئاسة سلام فياض، القائمة حتّى الآن بشكل يتناقض مع الدستور الذي أقرته سلطة رام الله نفسها.

يتبلور الهدف الأساسي للسياسة الإسرائيلية في ما بعد الانتهاء من فترة أوسلو وفقاً للنقاط التالية: ترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل من طرف واحد، وليس من خلال اتفاقيات ثنائية بفرض خطوات أحادية الجانب على الأرض، وللسلطة الفلسطينية إمكانية الموافقة إذا أراد أعضاؤها استعمال مكانتهم المميّزة (VIP) للخروج من مناطقهم أو الاحتجاج اللفظي لدى حلفاء إسرائيل، وهم الأمريكيون والأوروبيون والعرب في أحسن الأحوال.

كذلك يندرج ضمن المشروع الإسرائيلي للسلام الحفاظ على تفوق عددي يهودي داخل حدود هذه الدولة. ووفقاً لذلك تقوم إسرائيل بضمّ فعلي للأراضي الواقعة على امتداد الخط الأخضر وغور الأردن بأكمله، وستقوم أيضاً بضم بضعة قطاعات واسعة لتتمكن من وصل غور الأردن بالبحر. وتقوم إسرائيل برصد المستوطنات الأساسية وغير المطروحة من جهتها للإخلاء، من خلال عمليات بناء وتشجيع اليهود على الانتقال والسكن هناك. وفق هذه الرؤية، يتم تسليم المناطق الفلسطينية التي يكتظ فيها السكان الفلسطينيون إلى سلطة فلسطينية، وإخراج كلّ المستوطنات منها. بهذه الطريقة، تنشأ ثمانية أو تسعة قطاعات

فلسطينية، معزول أحدها عن الآخر، بحيث يكون كل قطاع مطوّقاً بالمستوطنات وبمنشآت الجيش، ولا يضير بإسرائيل تسميتها هذه المناطق «دولة فلسطينية».

يكمن أحد أهم مركبات الموقف الإسرائيلي بعد أوسلو بإبعاد المهام المتعلقة بالاحتياجات اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال عن مسؤوليتها، والاهتمام بوجود سلطة فلسطينية تأخذ على عاتقها هذه المهمة. وقد بدا واضحاً منذ بدء مفاوضات أوسلو أن إسرائيل تسهّل الوسائل لإقامة السلطة من جهة، وتقوم بفرض رؤيتها في شكل هذه السلطة وتركيبها ووسائل عملها حتّى يتسنى لها فضّ يديها من أية مسؤولية في هذا المضمار، حتّى إنّها كانت مستعدة لقبول بعض التغييرات على مبنى السلطة، بشقيها التشريعي والتنفيذي، ومن دون أية تعقيدات حتّى يتسنى لها ما تريد.

في المقابل، من الواضح تماماً أن سقف الممارسة السياسية الإسرائيلية لا يمكن أن يتعدّى مسألة وجود السلطة كأداة تأخذ على عاتقها مهمة القيام بتأمين الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبذلك تضمن إسرائيل عدم مطالبتها دولياً القيام بذلك، وحتّى لو اضطرت إلى التعامل مع هذا الكيان وكأنه دولة، فهي مستعدة لذلك، فما يهمها عملياً هو تأمين وجود جسم إداري فلسطيني يقوم بالمهام الخدماتية الأساسية للفلسطينيين، ويتحمّل نفقات الاحتلال بدلاً منها.

هذه المنطلقات الإسرائيلية وإمكانية زيادتها صلابة من قبل الحكومة الإسرائيلية الحالية، لا يمكن أن تكون مقبولة من الشعب الفلسطيني، والموقف العربي الرسمي والشعبي، وهي تلقى مناهضة متزايدة في الدول الغربية – على الأقل على المستوى الشعبي – مما قد يؤدي إلى ازدياد التخبّطات الإسرائيلية، ولجوّتها إلى مواقف أكثر تصلباً وعدائية للشعب الفلسطيني، وبالتالي فإننا نصبح عملياً أمام مسار من التصعيد الإسرائيلي، وأعتقد أن هذا السيناريو هو الأكثر إمكانية في ظلّ الأوضاع الإسرائيلية الحالية.

ثالثاً: الولايات المتحدة ودورها في حلّ الصراع: استمرار الانزياح إلى جانب الموقف الإسرائيلي

يعتقد البعض أن الثورات العربية أنضجت ظروفًا أكثر إلحاحاً ممّا سبقها لحمل الولايات المتحدة على الدفع باتجاه حلّ الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل (Telhami, 2011)، ومن الممكن أن نستشف أن هذا الموقف يعتمد على المبررات التالية:

١ – تشكّلت الثورات العربية على خلفية تفاقم الأوضاع العربية، داخلياً وخارجياً، أي أنّ المواطنين في البلدان العربية وصلوا إلى مستويات عالية من عدم الرضا بسياسات حكوماتهم، بما في ذلك كلّ ما يتعلق بمواقف الحكومات السابقة من القضية الفلسطينية وإسرائيل، كما مواقف الولايات المتحدة المؤيدة آلياً لإسرائيل. ولذلك من الأفضل للإدارة الأمريكية تحريك المحادثات السلمية والمبادرة إلى وضع نهاية للصراع.

٢ – إن أحد أهم عوامل الثورات العربية هو البحث العربي عن الكرامة التي تمثّل هدرها في سياسات داخلية وخارجية، وعلى رأسها السياسات الأمريكية تجاه العرب عموماً،

والقضية الفلسطينية وإسرائيل خصوصاً، وعلى الإدارة الأمريكية الإسراع إلى إصلاح سياساتها تجاه إحدى أهم القضايا العربية – الصراع مع إسرائيل.

٣ – لقد حسّن الموقف الأمريكي من الثورات العربية مكانة الولايات المتحدة مرحلياً، وعلى الإدارة الأمريكية الاستفادة من هذه الصورة وتثبيتها، كمن يدافع فعلاً عن حقوق الشعوب، من خلال التسريع في وضع نهاية لمعاناة الفلسطينيين.

٤ – إن عدم وجود أفق لحلّ سياسي قد يفاقم الأوضاع موضوعياً، ويؤدي إلى خيارات سياسية معادية للغرب عموماً، وللولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً، في الانتخابات المزمع إجراؤها في البلدان التي جرت فيها ثورات وتغييرات سياسية، أو حتى في البلدان التي وعدت بإجراء إصلاحات، وعلى رأسها إجراء انتخابات نزيهة، كالأردن على سبيل المثال.

٥ – إن التشجيع العربي الرسمي والشعبي لتدخل الغرب في ليبيا هو إشارة إلى الاستعداد لقبول التعامل مع الغرب على خلفية تقديم المصالح المشتركة، والعرب الآن أكثر قبولاً لتدخل أمريكي فعال لأجل حلّ الصراع مع إسرائيل.

لقد أتى خطاب الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، يوم الخميس في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، وخطابه أمام منظمة إيباك المناصرة لإسرائيل يوم الأحد في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١، ليضعاً حدّاً للتكهّنات (Aljazeera, 2011)، وليستمرّ في استراتيجية العمل نفسها التي اتبعها سابقه، جورج بوش الابن، في التعامل مع القضية الفلسطينية، مع تغييرات طفيفة في بعض الجوانب وتغيير جوهري واحد، أعني أن الرئيس الأمريكي عرض في موقفه خلال الخطاب خمسة أبعاد تسترعي الإشارة، هي:

أ – تبنّى أوباما الخطاب الإسرائيلي بشكل شبه كامل في كلّ القضايا التي عرضت: الدولة اليهودية أو الدولة القومية للشعب اليهودي، مطالبة الفلسطينيين بأن يثبتوا (مرة أخرى) أن رغبتهم في السلام هي جدّية، والقبول ببقاء غالبية المستوطنات مكانها مع تبديل أراض، والتراجع في مسألة مستقبل القدس – على الأقل – مقارنة بالإجماع الدولي وموقف حلفائه الأوروبيين. ورغم أنّه طرح أن على إسرائيل العودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو، فقد تراجع عن هذا الموقف غداة يومه خلال خطابه في مؤتمر «الإيباك»، حيث أوضح موقفه بأنه يقصد أن تكون حدود ١٩٦٧ هي المبدأ، ولكنه لا يقبل بعودة إسرائيل إليها، وأن هناك حاجة إلى التبادل لضمّ الكتل الاستيطانية.

ب – لن تقدم الولايات المتحدة على وضع مشروع متكامل لحلّ الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، كما أمل الكثيرون، لأنّ حلّ الصراع مرتبط بالمفاوضات المباشرة، وبتبعات الخطوات على الأرض (أمجاد العرب، ٢٠١١)^(٣)، وبالتالي فإن ما سوف يحكم النتيجة هي القدرات الخاصة لكلّ طرف، وبنيته السياسية، وميزان القوة بين الأطراف. عملياً، هذا ما تريده إسرائيل، ولن يضيف أي شيء إلى ما جرى حتّى الآن من مسار لم يؤد إلى إنجاز

(٣) في الوقت ذاته الذي خطّط لبدء خطاب الرئيس الأمريكي (الساعة السابعة مساءً بتوقيت القدس)، أعلنت إسرائيل قراراً جديداً ببناء ١٥٠٠ وحدة سكنية جديدة لها في القدس المحتلة.

اتفاق. وفي رأبي، هذا هو السبب المباشر والرئيسي لاستقالة مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص لمحادثات السلام، جورج ميتشل، من منصبه (يوم ١٣/٥/٢٠١١)، لكونه أيد عرض خطة أمريكية متكاملة للتسوية، بينما مال الرئيس الأمريكي إلى تأييد موقف إسرائيل واللوبي الإسرائيلي، ممثلاً في موقف دنيس روس داخل الإدارة الأمريكية، من هذا الموضوع.

ج - الولايات المتحدة تدعم قيام دولة فلسطينية مع تغييرات في الحدود، أي إبقاء بعض الكتل الاستيطانية مكانها. وهي مقولة أعلن عنها سابقاً الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عام ٢٠٠٣، عندما أعلن رؤيته بشأن إقامة دولة فلسطينية. يكمن التغيير الجزئي الذي ورد في خطاب أوباما في تحديد أوضح من الماضي للمعالم الجغرافية لهذه الدولة، وهي رغبة إسرائيلية وافق عليها الفلسطينيون مرغمين، وجزئياً من خلال محادثات عباس مع أولمرت قبل تنحّي الأخير عن السلطة عام ٢٠٠٩.

د - قام الرئيس الأمريكي بتوجيه ضربة سياسية عينية إلى الجهود الفلسطينية لإعلان دولة فلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وعرضها على الجمعية العمومية أو مجلس الأمن للحصول على اعتراف دولي بهذه الدولة. بعد الخطاب، تناولت وسائل الإعلام خبر دعوة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، القيادة الفلسطينية إلى اجتماع طارئ. لقد فهمت القيادة الفلسطينية أنّ النتيجة السياسية والمباشرة الوحيدة لخطاب أوباما، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، هي ضرب برنامجهم الوحيد على الساحة، وتبني الموقف الإسرائيلي كاملاً، أي إعلان دولة فلسطينية من طرف واحد، وإبقاؤهم بالتالي من دون أي برنامج يقدم إلى الشعب الفلسطيني أو حتّى إلى العالم.

هـ - حدّد الرئيس الأمريكي في خطابه قضيتي الحدود والأمن، كقضايا يجب إنجازها خلال المفاوضات المفترضة بين إسرائيل والفلسطينيين. وطلب تأجيل قضيتي اللاجئين والقدس، وقال بشكل مباشر إن إنجاز اتفاق سلام حالياً لا يعني نهاية الصراع. لقد أدرك الرئيس الأمريكي عملياً أنه لا يمكن إنهاء الصراع في المدى المنظور، وبعث برسالة مزدوجة: إلى الفلسطينيين بعدم انتظار حلّ كلّ قضاياهم خلال المفاوضات الحالية، وإسرائيل بأن تفهم أن الاتفاق الممكن لا يمكن أن ينهي الصراع، كما أرادت إسرائيل، من خلال مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، أو حتى من خلال موقف نتنياهو الذي اشترط في خطابه أمام الكنيست (يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠١١) (PMO, 2011)، «ضرورة أن يضع الاتفاق بيننا حداً للنزاع وللمطالب الموجهة إلى إسرائيل».

يعني هذا الموقف المعلن رسمياً خروج عمّا كان مفهوماً ضمناً، والتقاءً دولياً مع موقف الكثيرين من الفلسطينيين والإسرائيليين الذين وعوا بعد أوسلو أن أي اتفاق لا يشمل حلّ ما تمخّضت عنه حرب ١٩٤٨ لن يكون حلاً نهائياً (Ghanem, 2002: 61-84, and Ghanem and Ozacky-Lazar, 2003: 263-289). كما حدد أوباما أنّ الجهود الفلسطينية الدولية لعزل إسرائيل لن تنجح في إقامة دولة فلسطينية، في إشارة منه إلى الجهود الفلسطينية للإعلان عن دولة معترف بها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

والخلاصة، من ناحية مبدئية، هي أنه لا يبدو أنّ الإدارة الأمريكية قد تبادر قريباً إلى

اتخاذ موقف حازم من خلال وضع خطة متكاملة، وبالطبع فإن اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، وقوة اللوبي المؤيد لإسرائيل في أروقة السياسة الأمريكية، والدعم الشعبي الواسع لإسرائيل، لأسباب مختلفة منها الديني والسياسي والثقافي... الخ، يجعل من إمكانية فتح مواجهة مع حكومة إسرائيل بالنسبة إلى مستقبل الصراع أمراً صعباً، إن لم يكن من ضروب المستحيل في السنوات القليلة القريبة، إلا أن عملية تغيير بعيدة المدى قد تكون ممكنة في ظلّ تكوّن رأي عام عربي ديمقراطي داعم للقضية الفلسطينية، ومستعد لمواجهة استمرار الدعم الكامل لإسرائيل من خلال تكوين سياسات واستراتيجيات عربية متشددة أكثر، ومدعومة ببعد شعبي وطني وديمقراطي.

رابعاً: توسيع مجلس التعاون الخليجي

القرار الذي اتخذته قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض، في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١١، والذي تخلله دعوة كلّ من الأردن والمغرب إلى الانضمام إلى المجلس، كان مفاجئاً للمراقبين، وجرى نقاش واسع في محاولة لفهمه وتفسيره (القدس العربي، ٢٠١١ ج؛ الشهابي، ٢٠١١، وعبد الله، ٢٠١١)، ذهب البعض إلى أنها محاولة لتوسيع التحالف الخليجي - العربي ضدّ إيران (القدس العربي، ٢٠١١ ب، وأمجاد العرب، ٢٠١١)، أو محاولة لتوسيع السوق وتبادل الخبرات، إلا أن التفسير الأكثر رواجاً هو الذي يقول إن دعوة المملكتين العربيتين دون غيرهما، إلى الانضمام إلى مجلس التعاون، هو محاولة لتوسيع شبكة الأمان أمام انتشار الثورات العربية لتشمل كلّ الأنظمة العربية المنضوية تحت الأنظمة الملكية التي تدور في الفلك الأمريكي، وبقائها عملياً مرهون بالدعم الفعّال للقوات الأمريكية الموجودة على أراضيها جميعاً، مقابل التعاون الكامل مع الولايات المتحدة ومخبراتها، لأجل تنفيذ أجندة أمريكية بخصوص المنطقة. هذا العرض أتى في هذا التوقيت، بشكل خاص، على خلفية نجاح أول عملية إجهاض لإحدى الثورات العربية - وأعني البحرين - بعد تدخل قوات «درع الجزيرة» ضدّ الثورة، وعملياً سحق الثورة من خلال الاستعانة بالأنظمة الملكية المحيطة بالبحرين (أوبزيرفر، ٢٠١١؛ القدس العربي، ٢٠١١ د؛ Obaid, 2011, and Doward and Stewart, 2011)^(٤)، وتحجيد الإعلام الذي يدار من داخل الأنظمة الملكية، مثل شبكة «الجزيرة» وتلفزيون «العربية»، بعكس دورهم المحرّض على الأنظمة الجمهورية، ودعمهم المعلن للثورات العربية في تونس ومصر واليمن وسورية.

قد يعتقد البعض أن توسيع مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً تجاه الأردن، ليس له علاقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. هنا نودّ تفسير وجود علاقة قوية قد تضرّ أو تفيد

(٤) وانظر أيضاً: Center for Democracy and Human Rights in Saudi Arabia Website, < <http://www.cdhr.info> >.

كما ذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية (٢٠١١/٥/٣٠)، أن ضباط بحرانيين ما زالوا يتلقون تدريباً عسكرياً في أكاديمية ساندهيرست العسكرية بعد أشهر من قيام البحرين وقوى «درع الجزيرة» الخليجية بقمع المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية.

الفلسطينيين وصراعهم مع إسرائيل من زاويتين: الزاوية الأولى، أنَّ الأردن سوف يكون بوابة الخليج المباشرة للتواصل مع إسرائيل، وهو طبعاً كان كذلك حتى الآن من حيث التعاون الأمني والاقتصادي، إلا أنَّ دخوله مجلس التعاون الخليجي سوف يؤمن هذه الوصلة أكثر، ويعمّق التواصل الخليجي مع إسرائيل، خصوصاً كون بلدان الخليج تعتبر إسرائيل حليفاً في الصراع مع إيران. كما أنَّ الأنظمة الملكية المنضوية تحت الإرادة الأمريكية هي التي سوف تسوّق - أو بالأصح تستمر في تسويق - ضرورة حلّ الصراع مع إسرائيل على أساس المبادرة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢^(٥)، التي أتت في محاولة سعودية لرفع الضغط الأمريكي والغربي على خلفية أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، وتورط سعوديين في الهجوم على مراكز اقتصادية وأمنية في نيويورك وواشنطن، بمعنى تقديم القضية الفلسطينية كبش فداء لإنقاذ السعودية من تهمة مساعدة الإرهاب، بحيث تعرض كراغبة في السلام مع إسرائيل.

في المستقبل، وفي حال تغيير المزاج السياسي في الجمهوريات العربية - بعد الثورات - ضدّ إسرائيل، وربما تغيير السياسات أو تفعيلها بعكس مصالح إسرائيل، سوف تشكّل الأنظمة الملكية المنضوية تحت مجلس التعاون الخليجي القاعدة العربية الأمتن لدعم التصالح مع إسرائيل، حتى من خلال دفع الفلسطينيين إلى تنازلات إضافية في القدس والحدود واللجوءين، كما أنَّ الأردن المرتبط حالياً في معاهدة صلح مع إسرائيل، والمغرب الذي يقيم علاقات علنية مع إسرائيل، سوف يشكّلان رأس الحربة في هذا التوجّه.

الزاوية الثانية، أنَّ فتح السوق الخليجية أمام العمالة الأردنية سوف تفتح الباب للعمل والاستفادة اقتصادياً أمام ثاني أكبر تجمع فلسطيني، وأعني الفلسطينيين في الأردن. وإذا أخذنا في الاعتبار إمكانية فتح السوق الأردنية مباشرة للعمالة الفلسطينية من الضفة الغربية، خصوصاً بعد إغلاق السوق الإسرائيلية أمام هذه العمالة، فإننا نكون بالتأكيد أمام انعطافة جدية في إمكانيات العمل والتنقل لدى جزء كبير من الفلسطينيين. هذا التجديد له تداعيات سلبية وإيجابية معاً، من حيث إمكانيات تمكين الفلسطينيين اقتصادياً من جهة، وإضعافهم سياسياً من الجهة الأخرى، من خلال إعادة ربطهم بالسوق الخليجية من خلال ارتباط الأردن بالسوق الخليجية^(٦).

خامساً: اتفاق المصالحة بين حماس وفتح - التحايل فلسطينياً على معاني الثورات العربية

«الشعب يريد إنهاء الانقسام» هو الشعار الذي رفعته مجموعة شبابية فلسطينية تأثرت بالأحداث والشعارات في الوطن العربي، وقامت بتنظيم مظاهرات ووقفات احتجاجية، وحتى إضراب عن الطعام، لأجل دفع القيادات الفلسطينية، وخصوصاً قيادات حركتي فتح

(٥) انظر مثلاً تقرير صحيفة القدس العربي حول الحفاوة التي استقبل بها أوباما الملك الأردني ووعوده بدعمه ودعم انضمامه إلى مجلس التعاون الخليجي (القدس العربي، ٢٠١١ أ).

(٦) وهذا يختلف جذرياً عن شكل ومضمون الارتباط الفلسطيني في الماضي بالسوق الخليجية.

وحماس، إلى التحرك باتجاه إنهاء حالة الانقسام والخلاف الداخلي. هذا الشعار عكس مطلباً مغايراً، بل معاكساً للشعار الرئيسي الذي رفعه شباب الثورة في تونس، ومصر، واليمن، والبحرين، وليبيا. فبينما رفع الشباب في البلدان العربية شعار/مطلب تغيير النظام (ولم يطالبوا بتسوية الخلاف بين النظام والمعارضة)^(٧)، دُعي نظراًؤهم الفلسطينيون إلى الحفاظ على النظام وتقويته، فالنظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات بني على أساس الثنائية بين حماس وفتح، وحلفائهما داخلياً وخارجياً، والدعوة إلى إنهاء الانقسام هي إجراء تصحيحي داخل النظام الفلسطيني نتيجة للخلل الذي أصاب الوضع الفلسطيني جرّاء الخلاف بين حماس وفتح، والذي تطور إلى اقتتال داخلي بينهم، وحتى إلى موقف مبرّر للحرب الإسرائيلية على غزة من قبل قيادة حركة فتح (Ghanem, 2009: 195-210).

اتخذ جوهر الصراع الداخلي الفلسطيني، الذي ظهر في أواخر سنة ٢٠٠٦، شكلاً محسوساً أكثر في القتال الداخلي بين فتح، ممثلة بالرئيس محمود عباس، وحماس ممثلة برئيس الوزراء إسماعيل هنية. وأصبح هذا الاقتتال الداخلي عنيفاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بعد أن اتهمت حماس مؤيدي فتح بمحاولة اغتيال هنية في أثناء عودته من جولة على الدول العربية والإسلامية. وكانت الجولة ترمي إلى جمع المساعدة المالية كطريقة لكسر الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية والعربية على السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد فوز حماس في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأدى الاتهام بمحاولة الاغتيال إلى فتح مواجهات بين الحركتين في الشوارع، سقط فيها العديد من الإصابات بين المواطنين والناشطين.

تعمّق الخلاف، وتفاقم، عندما انتقد الرئيس محمود عباس فشل حماس في تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية. وكشف عباس أيضاً عن نيّته إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في محاولة لإنهاء سيطرة حماس على الحكومة، حيث تعتقد فتح أنّ هذا التغيير سيؤدي إلى تخفيف الحصار المفروض على الفلسطينيين (القدس، ٢٠٠٦؛ الأيام، ٢٠٠٦، والحياة الجديدة، ٢٠٠٦).

الخلاف هو تعبير عن مشكلة عميقة جداً، تتمثل في فقدان الفلسطينيين القدرة على العمل بكفاءة، في الداخل والخارج، كمجموعة وطنية واحدة. ويمكن إرجاع جذور ذلك إلى آليات العمل الأساسية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية التي برزت في السبعينيات والثمانينيات، وتكتّفت بعد ذلك، ولا سيما في أعقاب توقيع اتفاقات أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تواصلت الخلافات التي نضجت تماماً بعد وفاة عرفات على عدة مستويات، أهمها:

(٧) فهتمت حركة الإخوان المسلمين خطأً، في الأيام الأولى للثورة في مصر، أن الشباب في ميدان التحرير يتظاهرون لتحسين وإصلاح النظام أو حتى لتعديل مكانة المعارضة في مواجهة النظام، ولذلك قبلت في الأسبوع الأول للثورة دعوة النظام إلى التداول حول الإصلاح، وبعثت ممثلين عنها للقاء نائب الرئيس المصري المعين حديثاً عمر سليمان. وقد انسحبت بعد ذلك من هذه المحادثات بعدما تعرّضت قياداتها لضغط شديد من قبل شباب الحركة المعتصمين في ميدان التحرير لأجل تغيير النظام، لا إصلاحه.

١ - **أيديولوجياً:** أنشئت فتح في سنة ١٩٥٧، وانتسبت في ما بعد إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وسيطرت عليها في نهاية المطاف. وفي سنة ١٩٨٨، وافقت على قرارات تقبل فكرة «دولتين لشعبين»؛ وفي وقت لاحق، في سنة ١٩٩٣، اعترفت بإسرائيل، ووقّعت اتفاقات أوسلو معها. ووافقت منظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء دولة فلسطينية على الأرض التي احتلت سنة ١٩٦٧. وخلافاً لفتح، ترى حماس التي أنشئت في سنة ١٩٨٨، كل فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب وقفاً إسلامياً. وبالتالي فإنّها لا تعترف بإسرائيل، وغير مستعدة بقبولها كواقع على الأرض الإسلامية.

٢ - **سياسياً:** اعترفت فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل والاتفاقات الموقّعة معها. ووافقتا على إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧، وانتهجتا سياسات قائمة على هذا الفهم، بما في ذلك عقد مفاوضات مع إسرائيل. واعتبرت أنّ من مصلحة الفلسطينيين التعامل مع إسرائيل وإقامة تفاهم معها (ومع حليفها الرئيسي، الولايات المتحدة). في المقابل، لا تعترف حماس بإسرائيل، أو الاتفاقات الموقّعة معها، أو الاتفاقات الدولية المتعلقة بمستقبل الفلسطينيين. وتفضّل إقامة تحالفات مع البلدان التي تعارض الهيمنة الأمريكية، مثل سورية وإيران، وتتبع سياسات قائمة على افتراضات العمل هذه. فمن الناحية السياسية، ترفض حماس تنفيذ الشروط الثلاثة التي وضعتها إسرائيل واللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بشكل عام: الاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التي وقعتها، وإدانة العمل العسكري والتخلّي عنه. وقد كان رفض حماس قبول هذه الشروط السبب الرئيسي لمقاطعة حكومتها من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي، والحصار الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومواطنيها.

٣ - **العمل العسكري:** تحبّذ فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية إجمالاً المفاوضات، وتعارضان العمليات العسكرية التي يشنّها الفلسطينيون داخل حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧. في المقابل، تدعم حماس الكفاح المسلّح في كلّ مكان، بما في ذلك عمليات ضدّ المواطنين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر.

٤ - **الشرعية والتمثيل:** تعتبر فتح ومنظمة التحرير، بما في ذلك مختلف المنظمات الأعضاء فيها، أنّ منظمة التحرير الممثل الوطني الوحيد للشعب الفلسطيني، وتدعو حماس إلى الانضمام إليها. غير أنّ حماس تعارض هذا العنصر الرئيسي في الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعتبر نفسها ممثلة لكلّ الفلسطينيين، وأنّها نظير لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس لحركة فتح وحدها. وذلك هو منطلق سياساتها.

٥ - **الصراع على السلطة داخل السلطة الوطنية الفلسطينية:** يرجع هذا الصراع إلى سنة ٢٠٠٣ والمنافسة بين محمود عباس (أبو مازن)، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، والرئيس ياسر عرفات. لم يكن هناك رئيس للوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية حتّى آذار/مارس ٢٠٠٣. فقد كان للسلطة الوطنية الفلسطينية نظام رئاسي، في ظلّ ياسر عرفات، الذي تقلّد منصبه بموجب اتفاقات أوسلو في سنة ١٩٩٣. فقد كان عرفات يمسك بكلّ السلطات، التنفيذية والإدارية، والسلطة الوحيدة لكلّ القرارات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣،

استجاب عرفات للضغوط التي مارستها اللجنة الرباعية والولايات المتحدة التي اعتبرته مخرلاً في وظيفته ولا يبذل أي جهد لمنع الإرهاب. ويتعارض هذا التنازل مع معارضته الشديدة السابقة مثل هذه الخطوة قبل إقامة الدولة الفلسطينية بشكل قطعي.

في آذار/مارس ٢٠٠٣، وافق عرفات على ترشح أبي مازن لمنصب رئيس الوزراء. وعدّل المجلس التشريعي القانون الأساسي لعام ١٩٩٦، واستحدث منصب رئيس الوزراء مانحاً شاغله صلاحيات تنفيذية كانت مخصصة في السابق للرئيس^(٨). أحدث إنشاء هذا المنصب صراعات جدية على السلطة داخل السلطة الوطنية الفلسطينية وفتح. فقد حرص عرفات على الاحتفاظ بكلّ سلطات صناعة القرار، ولم يسمح لرئيس الوزراء بمنافسته، ولا سيما لأن الأخير يتمتع بتأييد الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد استمر نسق المنافسة والصراع على السلطة بين أبو مازن ورئيس الوزراء إسماعيل هنية بعدما تبدلت الأدوار.

أتى التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة، بحسب رأي البعض، ليسدل الستار على الفترة السابقة من الانقسام، وفتح مرحلة جديدة في الاتفاق الفلسطيني، كما حدد في الاتفاق الذي تمّ توقيعه في القاهرة يوم ٤ أيار/مايو ٢٠١١، بحيث تمّ الاتفاق بين الأطراف الموقعة على أن تنصّ - بالإضافة إلى ديباجة عامه حول الوحدة ومصالح الشعب الفلسطيني ومخاطر المرحلة... الخ - على أن تشكل حكومة وحدة وطنية بديلة لحكومتي هنية في غزة وفياض في رام الله، وإعادة تشكيل القوى الأمنية كقوة مشتركة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في توقيت متفق عليه، وتطوير وتنفيذ منظمة التحرير الفلسطينية المثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بحيث تضم جميع القوى والفصائل، والحفاظ على المنظمة إطاراً وطنياً جامعاً، ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين، وانتخاب مجلس وطني جديد في الداخل والخارج حيثما أمكن^(٩).

وقد لخص موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، الأمر بقوله: «الاتفاق على تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة لمدة عام تكون مهمتها إدارة الشأن الداخلي، بما في ذلك الإشراف على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وانتخابات منظمة التحرير، وإعمار غزة. وتم الاتفاق على الإفراج عن جميع المعتقلين من حماس في سجون السلطة الفلسطينية، ومعتقلي فتح في سجون حماس في قطاع غزة فور توقيع الاتفاق». وقال: «إن موضوع المفاوضات والقضايا المتعلقة بالاتفاقيات ستكون مسؤولية اللجنة الفصائلية التي تمّ تشكيلها من قادة الفصائل الفلسطينية وآخرين^(١٠). وبذلك يمكن القول إن الاتفاق هو عبارة عن رزمة من الترتيبات التي تضمن لفتح ولحماس تقاسم مراكز القوة في المبنى السياسي الفلسطيني الحالي، بحيث لم يتم الاتفاق على أي من القضايا الجوهرية التي

(٨) المركز الفلسطيني للمعلومات، < http://www.pncic.gov.ps/arabic/law > .

(٩) «نصّ اتفاق القاهرة»، (٢٠٠٨)، مركز الأسرى للدراسات، ٢٠/١٠/٢٠٠٨، < http://www.alasra.ps/ >، news.php?maa=View&id=5086 > .

(١٠) «مقابله مع موسى أبو مرزوق»، مصراوي (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١)، < http://www.masrawy.com/ >، news/egypt/politics/2011/april/27/palestinian_egypt.aspx?ref=rss > .

ذكرتها مسبقاً. الاتفاق، إذًا، يرتبط في الأساس بمخاوف من تغييرات قد تحصل نتيجة لازدياد المطالبة بتغييرات سياسية داخلية، ويمثل تطلعاً للحفاظ على الثنائية – فتح وحماس والقوى المرتبطة بكلّ جهة، التي تستفيد من الترتيبات السياسية/الفصائلية الحالية، وليست لها أية مصلحة بتغيير ذلك، بمعنى أنّ الاتفاق هو إجهاض مسبق لشعار الثورات العربية «الشعب يريد إسقاط النظام».

لقد أشارت التحليلات الفلسطينية والعربية لاتفاق القاهرة ولتوقيعه في القاهرة، وبعد نجاح الثورة في إسقاط حكم مبارك، والكلمات التي أقيمت في حفل التوقيع، صراحة أو مجازاً، إلى أنّ الاتفاق هو إحدى ثمار مرحلة ربيع الشعوب العربية (مالي، ٢٠١١)، وأنّ الشعب الفلسطيني يتجاوب من طرفه وبطريقته مع الأحداث الجارية في بلدان عربية مختلفة. هنا اعتقد أن هذا الربط أتى للاستفادة من الأجواء العربية، ولتبرير توقيع الاتفاق في هذا الوقت، وليس قبل ذلك، لأن النصّ أنجز عملياً قبل أكثر من سنة ونصف على توقيعه. وعملياً، مثّل الاتفاق تحايلاً على ما يمكن أن يستلهم الفلسطينيون من الثورات العربية.

بالتأكيد، مثّل الاتفاق ذروة في تطلعات فلسطينية لإنجاز الاتفاق الداخلي ومنع الاقتتال، حتّى إنّ البعض نسي تقريباً أنّ المشكلة الأساس هي الاحتلال وممارساته، وأصبحنا نسمع نغمة فلسطينية تقول إن المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون هي نتيجة لهذا الانقسام. وطبعاً هذا غير صحيح، فالمشاكل كانت قبل فتح وحماس – وطبعاً قبل اختلافهما – وأساسها إسرائيل والاحتلال والوضع الفلسطيني في الوطن والشتات، لكن لنندع ذلك جانباً، ولنركّز الآن في مسوّغات الاتفاق.

أتى اتفاق القاهرة كمحاولة لدرء خطر الثورات العربية على مكانة حركتي فتح وحماس، بمعنى أنّ الثورات العربية كانت خروجاً شعبياً ضدّ الحكومات، وضد إمكانيات التغيير التي وُعدت بها الجماهير من قبل المعارضة، أي أنّ الشعب شكّل قوة ثالثة لا حزبية، أو فوق حزبية وفصائلية، لصياغة مشروعه الوطني والديمقراطي والشعبي. والدرس الفلسطيني الممكن لمثل هذا الوضع العربي الذي قلب المباني السياسية القديمة – على الأقل في الجمهوريات العربية، بعكس الممالك والإمارات التي جنّدت الغرب، وبعض وسائل الإعلام العربي الرئيسيّة، وجيش من المحللين، وأقسام من الرأي العام العربي، لإجهاض أية إمكانية للتغيير، ونجحت في ذلك عينياً في البحرين – هو أنّ الشعب الذي لم تنجز له الفصائل وعود العودة والاستقلال وبناء الدولة ومشاريعها، كان من المفروض أن يخرج ضدّ المباني القديمة التي تحالفت مع الأنظمة العربية المخلوعة، وأن يسعى إلى بناء مشروع وطني فلسطيني شامل يتجاوز الفصائل، ويتطلع إلى تشكّل كيان فلسطيني ديمقراطي. لقد أدركت برأيي، كلّ من حماس وفتح أن ذلك يعني تحييدهما من الاستفادة من الأوضاع الناشئة، بالإضافة إلى خسارة كلّ منهما حليفها الأقوى – نظامي مبارك والأسد – وبذلك تمّت المبادرة إلى إجهاض تحرّك شعبي فلسطيني قد يبلور وضعاً تنظيمياً مختلفاً لذلك الذي سيطر عليه الثنائي: فتح وحماس.

سادساً: معان ممكنة فلسطينياً للثورات العربية

بالرغم من المكانة الثانوية للقضية الفلسطينية في الثورات العربية (على الأقل في مراحلها الأولى)، ومن الحالة التي تمّ شرحها آنفاً على جميع المستويات، إلا أنه من الممكن أن نستقي بعض الدروس التي من الممكن الاستفادة منها فلسطينياً، أو على الأقل من الممكن أن تكون ذات صلة بالفلسطينيين ونضالهم وقضيتهم.

١ - انفتاح الوطن العربي أمام الفلسطينيين

مما لا شك فيه أن الفلسطينيين وقضيتهم تأثرا بأنماط الأنظمة التي سادت في الوطن العربي منذ النكبة. واختلفت، أو تفاوتت المواقف وأشكال الدعم للفلسطينيين بين الدول والأنظمة، وقد كتب عن ذلك الكثير، ولن ندخل هنا في تحليل ذلك. لقد تجسد ذلك في أن المواقف العربية من القضية الفلسطينية في مراحلها التاريخية المختلفة تأثرت في الأساس بالمصلحة الضيقة للأنظمة الحاكمة، وكانت أقل استجابة لإرادات سياسية عامة في هذه الدول، حيث كان الهاجس المصلي للنظام، سواء كان حزباً متسلطاً، أو أسرة حاكمة، أو مجموعة متفرّدة في السلطة، هو السيطرة والهيمنة على التوجهات السياسية تجاه القضية الفلسطينية. إن الانفتاح الذي نقصده هو ذلك الانفتاح الذي يمكن الفلسطينيين، ليس فقط من مخاطبة الأنظمة، بل أيضاً مخاطبة الشعوب، فإذا كانت الأنظمة هي المحرك الأساسي لصناعة السياسة العربية، فإن المرحلة القادمة ستكون للشعوب والمجتمع المدني اللذين لهما الباع الأهم في صنع تلك السياسات.

من ناحية ثانية، من المؤكد أن دعم الفلسطينيين وقضيتهم هي مسألة أساسية في الوجدان العربي (والإسلامي)، وشعبياً، فهناك إجماع عربي على دعم الفلسطينيين وقضيتهم بجوانبها المختلفة. ويذهب البعض إلى أكثر من ذلك، حيث إن فلسطين، في رأيهم، هي ليست قضية الفلسطينيين، بل هي قضيتهم هم، بصفتهم مسلمين أو عرباً. هناك حالة من الديمقراطية العربية سوف تفرز وضعاً سياسياً داعماً للفلسطينيين، شعبياً ورسمياً، وفي رأيي سوف يلجأ المرشحون في أية انتخابات ديمقراطية إلى وضع مسألة إسرائيل وقضية فلسطين على رأس سلم أولوياتهم، وذلك لأهمية القضية للرأي العام، طبعاً من دون التقليل من مواقف المرشحين أنفسهم، بغض النظر عن مسألة الأصوات والدعم الذي يتطلعون إليه.

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن أي وضع ديمقراطي عربي سوف يخلق حالة ومساحة أوسع من الحرية للفلسطينيين، ومن العمل والنشاط في الوطن العربي، تمكنهم من التنقّل بشكل أكثر حرية، ومن التواصل مع وطنهم - إذا كانوا لاجئين في الوطن العربي - بشكل أقل صعوبة من السابق. وبالتالي سوف يمكنهم ذلك من تجنيد أعداد أكبر من العرب في الوطن العربي أو الشتات الغربي، للتجنّد لصالح القضية الفلسطينية ودعمها بكل الوسائل الممكنة.

٢ - مسألة بناء المشروع الوطني

الناتج السياسي الأساسي في البلدان العربية التي ثار به الناس ضد الأنظمة هو التحرك

الشعبي والوطني من أجل بناء مشروع وطني وديمقراطي يعبر عن رغبة غالبيتهم، وغير مقتصر على رأي وصياغة نخبات أو مجموعات صغيرة من المنتظمين في أحزاب أو قيادات عسكرية قامت بانقلاب، بمعنى أن هناك محاولة لإعادة كتابة عقد اجتماعي جديد يؤسس لمشروع سياسي جديد، ولكن هذه المرة يشارك كل الناس في هذا العقد. وبالتالي، فإن بناء مشروع وطني لمصر ولتونس ولسورية وليبيا وللبحرين... الخ، هو تحصيل حاصل، ونتيجة طبيعية للخروج الشعبي إلى الشوارع والساحات.

في الحالة الفلسطينية، تنوّعت المشاريع الوطنية وفقاً للحقبة التاريخية. قبل النكبة، كان المشروع الأساسي هو إقامة الدولة والتحرر من الاستعمار^(١١)، وبعد النكبة العودة وتحرير فلسطين^(١٢)، وبعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ التحول التدريجي نحو حلّ الدولتين^(١٣). المهم هنا أنّ التحرك التاريخي كان باتجاه تحويل المشروع الوطني الفلسطيني إلى مشروع أجزاء معينة من الشعب الفلسطيني، وليس مشروعاً وطنياً شاملاً لكل الفلسطينيين. وطبعاً، تفاقمت الأمور في هذا المضمار حتّى الوصول إلى حالة الانهيار التام وفقدان البوصلة في المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو، وخصوصاً بعد رحيل ياسر عرفات (Ghanem, 2009).

والآن، هناك مبادرات وإرهاصات فلسطينية لأجل الخروج من حالة «الضياع» الوطني، وإعادة تشكيل المشروع الوطني الفلسطيني من حيث المضمون والوسائل السياسية، فهناك مطالبة متزايدة بالاستئناف على مشروع الدولتين، لكونه مشروعاً لا يشمل كل الفلسطينيين، وطرح مشروع الدولة الواحدة، وإعادة تركيب منظمة التحرير، أو حتّى إقامة بديل لها. وهنا تلتقي هذه المطالب، إذا كتب لها النجاح، مع ما حصل في الثورات العربية، من حيث طرح برنامج جوهري وتغيير النظام – أو إصلاحه جذرياً – كتعبير أساسي عن رغبات من خرجوا إلى الشوارع، ومن يؤيدهم في ذلك بالطبع.

٣ - «القوة الثالثة» وبدائل العمل الحزبي

من أهم تطورات الأوضاع في الوطن العربي هو الاستئناف على طرق العمل السياسي التقليدية، التي تمّ التعبير عنها تاريخياً في الانتظام في أحزاب والعمل على التغيير من خلال الوصول إلى الحكم، وإلى موقع اتخاذ القرار. لقد كانت الثورات العربية تعبيراً عن الاحتجاج أيضاً على هذا النمط، وفي الحقيقة الإعلان عن أنّه يمكن الاستغناء عن الأحزاب – ولو لفترة قصيرة – لأجل إنجاز التغيير. وفي حالات كثيرة كانت الأحزاب – المعارضة والحاكمة بالطبع – عقبة في طريق التغيير. انظر مثلاً دخول بعض الأحزاب، مثل الإخوان المسلمين والوفد في مفاوضات مع عمر سليمان في مصر لأجل ضمان مواقع سياسية في الفترة اللاحقة، بمعنى أنّ الأحزاب السياسية التقليدية، المعارضة منها والحاكمة، كانت في خضمّ الثورات ما تزال تفكر بمنطق النظام السابق، ولم تفهم كنه التحولات الجارية.

(١١) كما جاء في قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث الذي عُقد عام ١٩٢١ في حيفا.

(١٢) كما عبّر عن ذلك في الميثاق الوطني الفلسطيني (١٩٦٨/٧/١٠).

(١٣) كما عبّر عن ذلك في: إعلان الاستقلال في الجزائر (١٩٨٨/١١/١٥).

هذه «القوة الثالثة» تكوّنت في الأساس من جيل الشباب، وهي مجموعات كبيرة من القدرات التي لم يلاحظ وجودها كقوة مؤسسة حتّى اندلاع الثورات. كما أنها مجموعات متمكنة من استعمال وسائل التحشيد والتجنيد الشعبي، والتعامل مع وسائل الإعلام والرأي العام في دول العالم بشكل أكبر بكثير من الأحزاب التقليدية، وحتّى من المؤسسات والتنظيمات التي بنتها ومؤلتها الدول.

لقد انتظم العمل السياسي الفلسطيني – وبالرغم من البعد الشعبي الواسع – من خلال القنوات الحزبية المعروفة، حتّى إنّ المصالحة بين حماس وفتح في القاهرة هي في الأساس محاولة لتقنين الوضع الشعبي لصالح هذين الفصيلين ومن يؤيدهم في الشارع الفلسطيني^(١٤). والدرس المستفاد في هذا السياق هو حاجة الفلسطينيين إلى تجاوز المباني السياسية الحزبية التقليدية، التي لم تقدّمه في الواقع نحو أهدافه، والذهاب باتجاه مشروع شعبي يسحب من الأحزاب القدرة على التحكّم في المبادرات. وقد تكون العودة الرمزية والمظاهرات التي جرت يوم النكبة في عام ٢٠١١، علامة واضحة على مثل هذا التوجه، وعلى إمكانية تحقيق ذلك. لا يعني ذلك التقليل من العمل الحزبي، إلا أنّ تطوير القوة الشعبية والتنظيمات الشعبية سوف تنعكس بالضرورة إيجابياً أيضاً على المبنى الحزبي، وسوف تؤدي إلى تطوير الأداء الحزبي والتفكير السياسي الحزبي، كما أنّه سوف يطور قنوات الرقابة والمساءلة الشعبية للأحزاب وقياداتها.

٤ - إنهاء حالة «تحييد السياسة»

من أهم آثار ما حصل عربياً من خلال الثورات هو عملية إنهاء حالة «تحييد السياسة». أما قبل الثورات، فقد اتخذت مجمل القرارات والسياسات والاستراتيجيات الداخلية والخارجية، وفي كلّ المجالات، من قبل مجموعة صغيرة من الناس، تمّ التعبير عنهم في الأساس من قبل أعضاء قياديين في الأحزاب الحاكمة، وهم نخبات اقتصادية مرتبطة بالنظام وممولة له، ومن أبناء الحكام وأقربائهم. إن السياسة، بالمعنى الشعبي والديمقراطي، لم يكن لها أية صلة أو علاقة بما يتخذ من قرارات، وما ينفذ، أي تمّ تحييد السياسة بالمعنى الوطني – الشعبي. وأتت الثورات لتضع حداً، ولو في جزء من البلدان العربية، لهذه الحالة، ولتفتح آفاقاً غير مسبقة للتدخل الشعبي في صنع القرار، بدءاً بإسقاط النظام ورموزه، وانتهاءً بمشاركة شعبية في انتخابات عامة تبعث بممثلين حقيقيين للناس إلى مراكز اتخاذ القرار.

من أهم مظاهر وتداعيات سياسات حقبة ياسر عرفات، كرأس الهرم السياسي الفلسطيني، هو ما أطلق عليه «تحييد السياسة»، بمعنى أنّ الشارع الفلسطيني في كلّ أماكن الوجود الفلسطيني ساهم بشكل فعّال بعد النكبة في إحياء الحركة الوطنية المنكوبة. وجرى ذلك في مخيمات اللاجئين وفي قرى ومدن فلسطينية صمدت خلال النكبة، وأصبحت جزءاً

(١٤) هذا الأمر صحيح كذلك بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل الذين أصبحت أحزابهم عائقاً مركزياً نحو تقدّم نضالهم وحتّى مصادرة مصادر القوة لديهم.

من إسرائيل، كما في غزة تحت الحكم المصري، والضفة الغربية تحت الحكم الأردني، إلا أنَّ الأمور انقلبت جذرياً إبان السبعينيات، وتعمّقت بعد الخروج من لبنان عام ١٩٨٢. بعد ذلك، جرى تقييد السياسة نهائياً، وأصبح الرأي العام الفلسطيني غير ذي شأن، واتخذ القرار السياسي في غرف مغلقة بعيدة عن نبض الشارع، حتّى إنّ الانتفاضة الأولى التي اندلعت ضدّ الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فاجأت القيادة الفلسطينية التي تداركت الأمر بسرعة وقادت الانتفاضة بالتنسيق مع القيادة الموحّدة بعد ذلك.

وبينما سعت قيادات الانتفاضة إلى إنجاز التحرر الوطني كثمرة رئيسيّة للتضحيات الكبيرة، حتّى إنّها شكلت قيادة نسّقت مع قيادة المنظمة في الخارج، وفي المشاركة في مؤتمر مدريد، بتعاون كبير مع البلدان العربية الرئيسيّة في المنطقة، عملت القيادة المتحكّمة في السياسة الفلسطينية على الالتفاف على الصمود النسبي للمفاوض الفلسطيني في محادثات واشنطن، والتفاوض السري في أوسلو، حتّى الاتفاق مع إسرائيل، على إنجاز سلطة وطنية هزيلة، وترحيل القضايا الرئيسيّة إلى محادثات ثنائية مع إسرائيل، يتحكّم فيها ميزان القوى الذي يميل بشكل هائل إلى صالح إسرائيل.

وازدادت الأمور سوءاً في مرحلة ما بعد عرفات. فأبو مازن، وهو أحد مؤسسي فتح، يعتبر أقلّ شرعيةً وتمثيلاً من عرفات، ولا يتمتّع بالمكانة التي كان يشغلها الأخير في أوساط الفلسطينيين. وينظر إليه أيضاً على أنّه يسعى إلى حلّ مشكلة الاحتلال على حساب العناصر الأخرى للمشكلة الفلسطينية. واليوم تنهمك منظمة التحرير الفلسطينية بشكل حصري تقريباً في المفاوضات لإنهاء الاحتلال؛ واختزلت مشكلة اللاجئين، والفلسطينيين في إسرائيل، وحتّى محنة الفلسطينيين في الشتات (مثل المصاعب التي يواجهونها في العراق بعد سقوط صدام حسين)، إلى قضايا هامشية لا تحلّ إلا بعد نشوء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بعبارة أخرى، إنّ جدول أعمال منظمة التحرير يستبعد معظم الشعب الفلسطيني. وتفاقم هذا الوضع بعد نهاية الفترة التي انتخب عباس ليكون رئيساً للسلطة فيها، وأصبح رئيساً غير شرعي، ومعيّن بتنصيب شخصي، وبدعم المجموعة المتنفّذة في رام الله، وكل ذلك يستند إلى موقف أمريكي وإسرائيلي وعربي متعاون.

إن أهمّ دروس الثورات العربية، فلسطينياً، هو مسألة إعادة الاعتبار للسياسة، وإنهاء حالة تقييد السياسة، أي إعادة إشراك الفلسطينيين عموماً في عملية إعادة بناء الكيان الوطني الفلسطيني (م. ت. ف.)، والمشروع الوطني الفلسطيني (مشروع فلسطيني شامل مقابل مشروع دولة منقوصة)، وذلك يبدأ بتحضير جدّي لإجراء انتخابات فلسطينية عامة للمجلس الوطني الفلسطيني، بحيث يشارك في هذه الانتخابات كلّ الفلسطينيين بدون استثناء – ووسائل الاتصال الإلكترونية تمكّنهم من ذلك بسهولة أكثر من إجراء انتخابات تقليدية – وفقط من ينتخب يكون مخولاً في وضع برنامجه قيد التنفيذ^(١٥).

(١٥) بعكس الوضع الحالي الذي تتنافس فيه قوى فلسطينية غير منتخبة وغير شرعية على دفع قضايا مستقبل الفلسطينيين بغير تفويض منهم.

٥ - النضال غير العنيف ومواجهة عنف الدولة

لجأ المتظاهرون في البلدان العربية إلى التعبير عن رغباتهم في الإصلاح وتغيير الأنظمة من خلال استعمال وسائل نضالية شعبية وغير عنيفة، وحتى الآن نجحت هذه الاستراتيجيات في مصر وتونس، وتقترب من النجاح في اليمن، وتم إجهاضها عسكرياً في البحرين. ونجح النظام الليبي في تحويل الصراع إلى صراع عسكري، ولولا التدخل الغربي لاستطاع النظام الليبي القضاء على الثورة منذ مدة طويلة. أما النظام السوري، فيحاول تمرير دعاية أن الاحتجاج في سورية ليس شعبياً، بل هو صراع بين الجيش ومنظمات عسكرية مسلحة.

جرّب الفلسطينيون أنواعاً من النضال غير العنيف، ونجحوا خلال فترات مختلفة في إحراز نتائج وإنجازات، ولو مرحلياً. وقد نحسب على هذا التكتيك نضالات الفلسطينيين في إسرائيل منذ الخمسينيات، والنضال ضد المصادرات والتمييز، ونضالات الفلسطينيين في الضفة الغربية ضد الحكم الأردني سابقاً، وضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد توج ذلك في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وحركة المقاطعة لإسرائيل، لكن يبدو أنهم لم يستعملوا هذا التكتيك بما يكفي، وما زالت إمكانيات استعمال وسائل النضال غير العنيفة أهم قنوات العمل الفلسطينية. وذلك صحيح لكل المجموعات الفلسطينية داخل إسرائيل، وفي الضفة والقطاع، وفي لبنان وسورية، ولدى عموم اللاجئين، ويجب العمل على تطوير ذلك التكتيك سريعاً. إن النضال غير العنيف يحتاج هو أيضاً إلى قيادة سياسية قوية، وربما أكثر قوة من قيادات النضال العنيف، لأن القيادة تحتاج من الحكمة والصبر والمثابرة والنظرة الشاملة وتجنيّد الناس أكثر بكثير مما يحتاجه قائد النضال العنيف. إن أهمية النضال غير العنيف أنه يحدّد وسائل عنف الدولة، ويجعلها غير ذات صلة وغير ذات قيمة.

٦ - أهمية البعد الشعبي ومواجهة «الخوف الشعبي»

كان اللجوء إلى البعد الشعبي، ودفع أكبر عدد ممكن من المتظاهرين في الشوارع وساحات التحرير، والمطالبة بالتغيير، ومساهمة ذلك في كسر حاجز الخوف من الأنظمة وأدواتها في القمع والملاحقة والتنكيل، من أهم ما ميّز الثورات العربية. لقد كان الجمهور هو السلاح الوحيد للثورات العربية، لهذا كانت هذه الثورات، ما عدا في ليبيا، ثورات سلمية، اعتمدت في الأساس على الحضور المليوني للجماهير، ولكن مع مثابرة دائمة في الاحتجاج وعدم الانجرار إلى استفزاز الدولة من أجل جر الثورة إلى مواقع الصراع المسلح.

يستطيع الفلسطينيون، في مواقعهم المختلفة، اللجوء إلى هذا التكتيك من أجل دفع أكبر عدد منهم إلى مواجهة سلمية وشعبية مع إسرائيل وممارساتها. هذا صحيح بالنسبة إلى مواجهة مصادرة الأراضي في النقب، وهدم البيوت في المثلث والقدس، والإجراءات الإسرائيلية في الضفة، وعنفاها تجاه غزة، وإعادة بعث الروح إلى حق العودة... الخ. ويجب على النشطاء الميدانيين التفكير جدياً في جعل هذا النمط وسيلة رئيسية لأجل الضغط على إسرائيل ومواجهتها، لكنّها بحاجة إلى مجهود أكبر من حضور الناس بالآلاف والمثابرة على البقاء والتحدّي لفترات طويلة.

٧ - وضوح الشعار

رفع المتظاهرون شعارات محددة وواضحة، تغيّرت مع مرور الوقت، إلا أنّها جميعاً تمحورت حول مطلب تغيير النظام كعنوان رئيسي للثورة. رفض المتظاهرون جماعياً الدخول في نقاشات ما بعد الثورة قبل إحداث عملية التغيير، فلم يقبلوا نقاش الدستور، ولا القوانين، ولا إجراءات الانتخابات، ولا حتّى ما هم فاعلون مع الأحزاب الحاكمة تحت النظام السابق. هذا الأمر سهّل عليهم الوصول إلى أكبر قطاع من الناس بلغة مفهومة وشعارات ومطالب سلسلة ومحددة.

في الحالة الفلسطينية، تأهلت السبل في العنوان الرئيسي للنضال الفلسطيني، فبعدما كان مطلب التحرير والعودة هو المطلب الجماعي، انتقلت منظمة التحرير وقيادتها إلى الدعوة إلى إنجاز مشاريع ثانوية وغير شاملة، وغاب عن خطابها في السنوات الأخيرة، أو على الأقل تمّ تحييد مطالب وطنية أساسية، مثل عودة اللاجئين، وطبعاً التحرير، وسلمت بإبقاء جزء كبير من القدس الشرقية تحت حكم إسرائيل... الخ. وواضح تماماً أن الساحة الفلسطينية أصبحت تتنافس في الشعارات والمطالب التي لا يوجد تنسيق بينها، ولا هي شاملة، بحيث يستطيع كلّ فلسطيني، أو متضامن مع الفلسطينيين، أن يتبنّاها ويسوقها بسهولة. المطلوب هنا هو نصّ مطلب محدد وشامل لعموم الفلسطينيين ليصبح شعاراً رئيسياً للمرحلة، وهذا ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية الجمعية التي تلاقي صعوبات، أهمها حالة التفسّخ السياسي، وسيطرة قوى مرتبطة بعوامل ومصالح غير فلسطينية على مسرح العمل السياسي الفلسطيني.

٨ - استعمال وسائل اتصال وإعلام

لقد كان لكلّ من استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية من خلال شبكات الفايبروك والإنترنت والفضائيات وغيرها، وتجنّد بعض وسائل الإعلام، تأثير واضح في إنجاح الثورات في أغلب الحالات، وسوف يكون لهما تأثيرهما في مستقبل الأنظمة، ومستقبل شكل الاحتجاج في الوطن العربي، وحتّى في مستقبل الثورات التي نجحت في خلع النظام. طبعاً، يجب التفريق بين وسائل يمكن التحدّث والتواصل من خلالها إلى حدّ بعيد، من قبيل المواقع الإلكترونية وحسابات الإيميل، وهي شبكة مباشرة بين الأشخاص، وبين وسائل يتكلم بها طرف ثالث، مثل الجرائد والمواقع الإلكترونية ومحطات التلفزيون.

على سبيل المثال، أدت فضائيات أخبارية عربية مركزية، مثل «الجزيرة» و«العربية» دوراً في نجاح الثورات في تونس ومصر واليمن وليبيا، وفي المقابل أدت دوراً سلبياً في كسر حركة الاحتجاج في البحرين. هذا طبعاً يشير إلى أن وسائل الإعلام هذه الممولة من أنظمة ملكية تجنّدت - بأوامر من فوق - إلى جانب منع أوّل انقلاب نظام في دولة ملكية لقطع الطريق على ثورات عربية مستقبلية ضدّ أنظمة ملكية أخرى.

وقد استعمل الفلسطينيون وسائل الاتصال المذكورة في الماضي، ويجب أن يطوروا هذه الاستعمالات في المستقبل، لكنهم يجب أن ينتبهوا إلى محدّدات معينة، فهذه المحطات لا تؤدي

دوراً من دون أجندات سياسية، أو على الأقل هي مقيّدة بحدود سياسية معينة تمنعها في بعض الأحيان أو الحالات من أن تكون منبراً للاحتجاج، لا بل يمكن أن تؤدي دوراً معاكساً.

٩ - التدخل الدولي لفضّ النزاعات أو منع العنف الدولة ضدّ المدنيين

من أهم نجاحات الثورات العربية، قبل إنجاز تغيير النظام، هو الحصول على دعم عالمي، وخصوصاً من قبل الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية. طبعاً، هذه الدول تحرّكت بناء على مصالحها، إلا أن مواقفها العينية من نظام زين العابدين في تونس، ونظام مبارك في مصر، ونظام القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن، والأسد في سورية، كانت مواقف حاسمة في النجاحات التي وصلت إليها الثورات في هذه البلدان. ولاحظنا أنّ التلثم في الموقف الدولي من الأحداث في سورية، وتأخره، ساهما كثيراً في تقليص قوة ورافعة الاحتجاجات في سورية، بينما كانت قوتها فاعلة في مصر بسبب سرعتها ووضوحها.

قد يكون هذا التغيير، أو الدعم للثوار، مقدمة لتغيير في أنماط التدخل الدولي داخل البلدان نفسها - وليس فقط بين البلدان - وربما تفعيل نشط لمبدأ حماية المدنيين، حتّى ضدّ أنظمتهم. وبالطبع، فالمحصلة هي استفادة الثوار العرب وثورتهم، وقد تكون عواقبها تبعات سلبية على الثوار والثورة في المستقبل. ما يهمنا هنا أن على الفلسطينيين التفكير والعمل على رفع مستوى الاستعداد الدولي والعالمي للتدخل في الحالة الفلسطينية، ضدّ الاحتلال والتميز، والقمع، ومنع اللاجئين من العودة... الخ، وبالطبع، في حالات الاعتداء العسكري المباشر، وقتل المدنيين من قبل إسرائيل. هذا الاستعمال لم ينضج بشكل كاف حتّى الآن - لأسباب عديدة لن ندخل في تفاصيلها هنا - ويجب الانتباه إليه والتفكير في إمكانيات تفعيله من قبل الفلسطينيين وحلفائهم.

خاتمة

مما لا شكّ فيه أن الخلفيات التي أدّت إلى الثورات العربية هي أيضاً موجودة لدى الفلسطينيين، وربما بشكل أعمق وأقوى، نتيجة للصراع المباشر واليومي مع إسرائيل، وتبعات ذلك على الفلسطينيين، فيما يختلف طبعاً عن باقي الشعوب العربية. ويعي الفلسطينيون هذا التشابه من جهة، والفرق من الجهة الأخرى، إلا أنّهم يحاولون الاستفادة مما يجري عربياً وسريعاً، بحيث يتعلّمون مما يمكن إنجازه فعلاً (Hilal, 2011).

وإذا نظرنا إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورات العربية، فكلها موجودة لدى الفلسطينيين، مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، والمعاناة الشاملة، بسبب الممارسات الإسرائيلية، والفشل القيادي للنظام السياسي الفلسطيني في تحقيق آمال الفلسطينيين. لنأخذ في هذا السياق، مثلاً، البيان التأسيسي الأول الذي أصدره يوم ٢١ أيار/مايو «التجمّع المدني من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في فلسطين والشتات»، والذي جاء فيه:

«على أثر انسداد الأفق السياسي، وغياب عملية سلام حقيقية في ظل استمرار الغطرسة الإسرائيلية، واستمرار الحصار والمعاناة، وغياب استراتيجيا فلسطينية فاعلة، والصراع الفكري والأيدولوجي والسياسي القائم بين القوى الفلسطينية، وعلى أثر التدهور الاقتصادي الحاد، والفقر الشديد الذي حلّ بالأسر الفلسطينية، وتفشي البطالة، وانتشار حاد لحالة اليأس، وهبوط في الوعي والثقافة، والتفكك المجتمعي، والانهيال الأسري، وهجرة شبابنا إلى خارج الوطن، وغياب الحقوق، والإحساس بالظلم، وانتشار الفساد، مما جعلنا نعيش حالة من العجز والضياع والتمزق، وغياب القدرة على مواجهة التحديات... على أثر كل ما سبق، بادر عدد من الشخصيات الفلسطينية الاعتبارية في غزة والضفة الغربية والشتات إلى الاتصال والمشورة، وذلك من خلال جلسات كثيرة، ولقاءات فردية وجماعية، ونقاش عميق وموسع، ومن خلال عصف فكري، تجلّت فيه روح المسؤولية العالية تجاه شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية... ففي تاريخ يوم السبت ٢١ أيار/مايو ٢٠١١ تمّ الاتفاق على تشكيل «التجمّع المدني من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية»، كمطلب هام وضروري في هذه المرحلة التي يمرّ بها شعبنا الفلسطيني». لقد لخص من وقف وراء المبادرة الجديدة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العريضة والآنية للثورات العربية، ووضعوها في السياق الفلسطيني.

المهم فلسطينياً هو أن تسيطر إرادة شعبية ونخبوية مشتركة لتحويل دروس الثورات العربية إلى عمل سياسي عيني في السياق الفلسطيني، وذلك يبدأ من الحاجة إلى إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، وجعله مشروعاً وطنياً شاملاً لكل الفلسطينيين، لا لجزء منهم، كما حدث منذ تولي حركة فتح زمام الأمور في الحركة الوطنية. وذلك غير ممكن في حال استمرار تحكم القوى الحالية في الحركة الوطنية، ويستوجب العمل على إعادة بناء الكيان الوطني الذي يمثل الفلسطينيين جميعاً بعد أن لفظت منظمة التحرير بشكلها التاريخي أنفاسها الأخيرة. هذان الشرطان هما مطلب أساسي لأجل تفعيل الدروس الأخرى من الثورات العربية، أي تلك التي ذكرتها، كما الأخرى التي لا يتسع المقال لذكرها وتفصيلها هنا □

المراجع

إعلان الاستقلال في الجزائر، ١٥/١١/١٩٨٨.

أمجاد العرب (٢٠١١). «أثناء خطاب أوباما: إسرائيل تقرّر رسمياً بناء ١٥٠٠ وحدة استيطانية بالقدس». «أمجاد العرب: ٢٥/٥/٢٠١١، < <http://www.amgadarab.com/index.php?todo=view&cat=2&id=00008807> > .

الأيام (٢٠٠٦): ١٧/١٢/٢٠٠٦.

إيفين، شموئيل (٢٠٠٨). «توضيح الخيارات السياسية الإسرائيلية». ميكود إستراتيجي (تل أبيب): العدد ١٢.

إيلاند، غيوراً، شلومو بلوم وعوديد عيران (٢٠٠٩). «اقتراح مبدئي لحلول مرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية». عدكان إستراتيجي (تل أبيب): السنة ١٢، العدد ٣.

بار سيمان طوف، يعقوب (محرّر) (٢٠١٠). عوائق السلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (بالعبرية).

بروم، شلومو (٢٠٠٩). «المسار الفلسطيني الإسرائيلي». **عدكان إستراتيجي: السنة ١٢، العدد ٣.**

«حلف جديد لمجابهة إيران: دول الخليج تؤيد انضمام مملكتي الأردن والمغرب لمجلس التعاون». **أمجاد العرب: ١١/٥/٢٠١١**، < <http://www.amgadarab.com/index.php?todo=view&cat=21&id=00008586> >.

الحياة الجديدة: ١٧/١٢/٢٠٠٦.

سعيد، أدوارد (٢٠٠٢). **نهاية عملية السلام: أوصلو وما بعدها**. بيروت: دار الآداب.
الشهابي، سعيد (٢٠١١). «التحالف الملكي الموسّع يستهدف ربيع الثورات». **القدس العربي: ١٧/٥/٢٠١١.**

طال - لاندمان، شيري (٢٠١٠ أ). «تجديد نتنياهو». **مباط عال (تل أبيب): العدد ٢٠٨، أيلول/سبتمبر.**

طال - لاندمان، شيري. (٢٠١٠ ب). «العامل الخامس: المطلب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية». **عدكان إستراتيجي: السنة ٣، العدد ٣.**

عبد الله، مثنى (٢٠١١). «خارطة سياسية جديدة لحماية عروش ملكية». **القدس العربي: ١٧/٥/٢٠١١.**

القدس (٢٠٠٦): ١٧/١٢/٢٠٠٦.

القدس العربي (٢٠١١ أ). «الحفاوة التي استقبل بها أوباما الملك الأردني ووعوده بدعمه ودعم انضمامه إلى مجلس التعاون الخليجي». **القدس العربي: ٢٠/٥/٢٠١١.**

القدس العربي (٢٠١١ ب). «رسائل تأييد أمريكية لنادي الملكيات... وأنباء عن انضمام الأردن لقوات «درع الجزيرة» وزير خارجية البحرين: المخاوف من إيران تدفع مجلس التعاون الخليجي لتوسيع قواته». **القدس العربي: ١٩/٥/٢٠١١.**

القدس العربي (٢٠١١ ج). «قرار توسيع مجلس التعاون الخليجي يهدف لمواجهة مدّ الانتفاضات العربية ويثير مخاوف». **القدس العربي: ١٧/٥/٢٠١١.**

القدس العربي (٢٠١١ د). «نيويورك تايمز»: السعودية تقود ثورة مضادة ضدّ الربيع العربي... تدعم بالمال والعسكر وتتفرج أحياناً». **القدس العربي: ٢٧/٥/٢٠١١.**

أوبزيرفر (٢٠١١). «القوات التابعة لدرع الجزيرة والمخصصة لقمع الثورات في الأنظمة الملكية تلقى تدريباً بريطانياً». [The Observer أوبزيرفر]: ٢٨/٥/٢٠١١.

ليبي، أفرايم (٢٠١٠). **إسرائيل ومبادرة السلام العربية**. تل أبيب: جامعة تل أبيب (بالعبرية).

مالي، روبرت (٢٠١١). «الربيع العربي يولد المصالحة الفلسطينية». **القدس العربي: ٢٦/٥/٢٠١١.**

المركز الفلسطيني للمعلومات، < <http://www.pncic.gov.ps/ara%20b%20ic/law> >.

مصطفى، مهند وعاطف أبو سيف (٢٠١١). **مشهد المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية: من سياسات الاحتلال إلى سياسات الاعتراف**. رام الله: مركز مدار. (التقرير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠)

«مقابله مع موسى أبو مرزوق.» **مصراوي**: ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، <http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/april/27/palestinian_egypt.aspx?ref=rss> .

المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث الذي عقد عام ١٩٢١ في حيفا.

موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، /PMO\Communication/، <http://www.pmo.gov.il/PMO\Communication/Spokesman/2010/09> .

الميثاق الوطني الفلسطيني: ١٠/٧/١٩٦٨.

ميخائيل، كوبي (٢٠٠٧). **مبادرة السلام العربية: هل حقاً فرصة تاريخية؟**. القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (بالعبرية).

ندير، تسور (٢٠٠٦). «أرييل شارون وقصة الانفصال.» **مبسيرت تسيون** (بالعبرية).

«نصّ اتفاق القاهرة.» (٢٠٠٨). مركز الأسرى للدراسات: ٢٠/١٠/٢٠٠٨، <http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=5086> .

النقيب، خلدون حسن (١٩٩٦). **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Center for Democracy and Human Rights in Saudi Arabia Website, <http://www.cdhr.info> .

Doward, Jamie and Philippa Stewart (2011). «UK Training Saudi Forces used to Crush Arab Spring.» *Guardian*: 28 May.

Ghanem, As'ad (2002). «The Bi-National Idea in Palestine and Israel: Historical Roots and Contemporary Debate.» *Holy Land Studies Journal*: 1/1/2002.

Ghanem, As'ad and Sarah Ozacky-Lazar (2003). «The Status of the Palestinians in Israel in an Era of Peace: Part of the Problem but Not Part of the Solution.» *Israel Affairs*: vol. 9, nos. 1-2

Ghanem, As'ad (2009a). «The Fallout from the Gaza War: A Turning Point in the Israeli-Palestinian Conflict?.» *Holy Land Studies Journal*: 8/2/2009.

Ghanem, As'ad (2009b). *Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement*. Bloomington: Indiana University Press.

Hilal, Jamil (2011). «Palestinian Answers in the Arab Spring.» *Al-Shabaka Policy Brief*: 6 May, <http://al-shabaka.org/policy-brief/politics/palestinian-answers-arab-spring> .

Obaid, Nawaf (2011). «Amid the Arab Spring, a U. S. -Saudi Split.» *Washington Post*: 16 May.

Aljazeera (2011). «Obama Seeks Palestine State on 1967 Borders.» Aljazeera: 19 May, <http://www.aljazeera.com/news/americas/2011/05/2011519145837856559.html> .

Telhami, Shibley (2011). «Only Washington Can Lead.» *New York Times*: 18 May.

PMO (2011). <http://www.pmo.gov.il/PMO/Communication/PMSpeaks/speechkne-set160511.htm> .